

بريكست بلا اتفاق يترك بريطانيا وحيدة في مواجهة الإرهاب

لندن تقامر بفقدان حق الاطلاع على البيانات الأوروبية لتعقب المتطرفين



يضع انفصال لندن عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق في ديسمبر الجاري أجهزة الأمن البريطانية أمام تحديات جمة مع فقدانها حق الاطلاع على البيانات الأوروبية لمكافحة الإرهاب وتعقب المتطرفين. ويرى مراقبون أنه من دون القدرة على تبادل البيانات عبر الحدود ستترجع قدرة الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والإرهاب وستكون أبطأ بكثير، ما يفاقم المخاطر على الأمن القومي للمملكة المتحدة.

لندن - مع تنامي مخاطر التهديدات الإرهابية في أوروبا عقب هجمات فرنسا والنمسا، تمثل المعلومة حجر الزاوية الرئيسي في تشكيل الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة تهديدات الأمن القومي، إلا أن بريطانيا تغامر بفقدان حق الوصول إلى البيانات الأوروبية لمكافحة الإرهاب وتعقب المتطرفين حال انفصالها عن أوروبا دون اتفاق، ما يضاعف التحديات الأمنية ويقام من احتمالات تعرضها لهجمات إرهابية.

ويطرح فقدان حق الوصول للبيانات الأوروبية سؤالاً مهماً حول ماهية الخسائر التي قد تلحق ببريطانيا، في وقت يؤرق فيه ارتفاع منسوب العمليات الإرهابية في القارة العجوز دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، فما بالك بحكومة بريطانيا تتجه لعزل نفسها، إذ تقرب بروكسل مواصلة التعاون الأمني مع لندن باتفاق بريكست شامل يبدو أن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون غير متحمس له.

ويؤكد مراقبون أنه في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في دون اتفاق، ستصبح الشرطة عاجزة بنحو متزايد عن التعامل مع الجريمة في البلاد، لأن ذلك يعني قطع اتفاقيات مشاركة البيانات الحالية مع الاتحاد الأوروبي. وبينما لا تزال المحادثات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي متواصلة مع وجود إشارات سلبية تقلل من احتمال التوصل لاتفاق، تزايد القلق من بريكست دون اتفاق، حيث يمكن أن تكون له تداعيات خطيرة على قدرة لندن على محاربة الإرهاب والجريمة عبر الحدود. ويعتقد هؤلاء أنه من دون القدرة على تبادل البيانات والاستخبارات عبر الحدود، ستترجع القدرة على تطبيق القانون بشكل مستمر، لافتين إلى أن ذلك يشمل كل شيء، بدءاً من تسليم الجرمين، إلى إخطار التنبيهات، ومطابقات مسرح الجريمة والبحث في السجل الجنائي الذي سيكون أبطأ بكثير.



بيتر ريكيتس

الشرطة ستصبح كمن يحاول التعامل مع الجريمة في عالم سريع الحركة بيد واحدة مقيدة خلف الظهر

وحالياً، يمكن للشرطة في المملكة المتحدة مغلا الحصول على بصمات الأصابع ومعلومات الحمض النووي من نظرائها في الاتحاد الأوروبي بغضون 15 دقيقة، عن طريق استخدام "نظام بروم"، فيما أكدت شرطة لندن أنه قبل توفير هذا النظام، كان الأمر يستغرق أربعة أشهر للحصول على المعلومات ذاتها. ويقول بيتر ريكيتس، مستشار الأمن القومي السابق إن الشرطة البريطانية ستصبح كمن يحاول التعامل مع الجريمة في عالم سريع الحركة بيد واحدة مقيدة خلف ظهرها. وأضاف أن التراجع عن اتفاقيات ما قبل الاتحاد الأوروبي لم يعد قابلاً للتطبيق في عالم زادت فيه تحركات السكان بسرعة.

وفي الوقت الحالي، تستطيع الشرطة البريطانية التحقيق فوراً في الجرائم، من خلال نظام معلومات السجلات الجنائية

إرهاب الداخل عابر للحدود

مع التهديدات الإرهابية المتطورة التي تواجهها، وأضافت "تلك العملية مستمرة، ولا يجب أن يشك الرأي العام البريطاني في أننا سنستخذ أقوى تحرك ممكن لحماية أمننا القومي". ويرى مراقبون أن ارتفاع التهديدات الإرهابية في بريطانيا لا يمكن عزله عن أنشطة الجماعات الإسلامية المتطرفة التي توظف المجرىات السياسية والانتقالية في البلاد، خاصة وأن المملكة المتحدة تحتضن العديد من التنظيمات المتطرفة وعلى رأسها الإخوان المسلمون الذين نجحوا حتى الآن عبر علاقاتهم وشبكات تمويلهم في تفادي تصنيفهم جماعة إرهابية داخل بريطانيا.

وتتعامل السلطات البريطانية مع الجماعات الإسلامية بمرور عازت من تلك الصورة المربكة لمستقبل الأمن بعد أن تركت جماعة الإخوان تتوسع بشكل كبير مع استثمارات متعددة أتاحت لها قنوات لترويج أيديولوجيتها المتطرفة.

وتتصاعد مخاوف بعض الساسة من التوغل الإخواني الواضح في المجتمع البريطاني ما دفعهم لمطالبة الحكومة بحظر أنشطتها وحل مؤسساتها، إذ أنها تعتمد على شبكة موسعة ومعقدة عابرة للحدود تستفيد منها لتهديد الأمن القومي الداخلي لبريطانيا.

وأفادت منصة "The national" في فبراير 2020 بأن النائب عن الحزب الاتحادي الديمقراطي بايرلندا الشمالية، إيان بيزلي صرح بأنه سيناقش ضرورة إقصاء الإخوان مع وزيرة الداخلية، لرؤيته بمسؤولية الجماعة عن انبثاق جماعات عالمية متطرفة.

وأكد بيزلي أن المملكة المتحدة في دفاعها عن حرية الاعتقاد الديني تسمح بوجود مؤسسات مسيئة تقودها الجماعات البريتانية والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة.

واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل وتحتوي منصة "يوروبول" على معلومات ثمينة حول الإرهابيين والمجرمين وكذلك تحليلات الجرائم والبيانات التي تحول دون وقوع المزيد من الحوادث بداخل الاتحاد وتسهيل القبض على المتورطين في القضايا المختلفة. وإلى جانب ذلك ستخسر بريطانيا منصة (ECTC) المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب المؤسس في 2016 ليكون الأداة المتخصصة ليوروبول لمكافحة الإرهاب وشبكة الإنترنت. وتتبع مصادر تمويله والدعاية له على شبكة الإنترنت. وفي ظل معاناة بريطانيا خلال الأشهر الأخيرة من أزمة مهاجرين واجتاحت استغلال أزمة اللاجئين من جانب العناصر الإرهابية للتسلل إليها، تقامر لندن بالخروج أيضاً من نظام شغن المعلوماتي الذي يتيح لها الوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة للمهاجرين عبر الحدود الأوروبية. ويوفر نظام معلومات شغن تحذيرات لأجهزة الشرطة وحرس الحدود حول الأشخاص الخطيرين وهو يمكن سلطات إصدار التأشيرات والهجرة من منطقة شغن أو الخروج منها، وكذلك يتيح للدول الأعضاء التعرف على المركبات ولوحات ترخيصها وجميع المعلومات عن قائديها، ويمتلك قاعدة بيانات مهمة لبصمات اليد والحمض النووي وصور الوجه للمفقودين والجناة. ويلعب هذا النظام دوراً كبيراً في ملف الإرهاب والهجرة ومساعدة مسؤولي حرس الحدود بشأنها. وتأتي مذكرة الاعتقال الأوروبية (EAW) كأحد أهم الاستحقاقات التي ستخسرها بريطانيا والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة. واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل

أن تكون ملاذاً لمتطرفي ومجرمي القارة، مع عدم تمكنها من تسلم الجناة على أرضها ما قد يزيد من معدل الجريمة. وبناء على ذلك يرجح أخصائيو أمنيون أن وضع الإرهاب سيهتز لفترة داخل المملكة المتحدة، إذا أن الجماعات الإسلامية المتطرفة تتحرك وفق مجريات الظروف السياسية وتغير الاستراتيجيات الأمنية. وسجلت بريطانيا ارتفاعاً في عدد المشتبه فيهم بالتشدد الإسلامي، لأول مرة منذ أربع سنوات، وذلك ضمن أكبر برنامج حكومي خاص بالإشراف على التطرف والوقاية من الإرهاب. وأكدت وزارة الداخلية البريطانية، في إحصاءات نشرتها في 26 نوفمبر 2020، أنها درست خلال الفترة بين مارس 2019 ومارس 2020 ملفات قرابة 1.5 ألف شخص، بسبب مخاوف متعلقة بالتشدد الإسلامي، ما يتجاوز به في المئة رقم العام السابق.

وتتصاعد مخاوف بعض الساسة من التوغل الإخواني الواضح في المجتمع البريطاني ما دفعهم لمطالبة الحكومة بحظر أنشطتها وحل مؤسساتها، إذ أنها تعتمد على شبكة موسعة ومعقدة عابرة للحدود تستفيد منها لتهديد الأمن القومي الداخلي لبريطانيا.

وأفادت منصة "The national" في فبراير 2020 بأن النائب عن الحزب الاتحادي الديمقراطي بايرلندا الشمالية، إيان بيزلي صرح بأنه سيناقش ضرورة إقصاء الإخوان مع وزيرة الداخلية، لرؤيته بمسؤولية الجماعة عن انبثاق جماعات عالمية متطرفة.

وأكد بيزلي أن المملكة المتحدة في دفاعها عن حرية الاعتقاد الديني تسمح بوجود مؤسسات مسيئة تقودها الجماعات البريتانية والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة. واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل

وتحتوي منصة "يوروبول" على معلومات ثمينة حول الإرهابيين والمجرمين وكذلك تحليلات الجرائم والبيانات التي تحول دون وقوع المزيد من الحوادث بداخل الاتحاد وتسهيل القبض على المتورطين في القضايا المختلفة. وإلى جانب ذلك ستخسر بريطانيا منصة (ECTC) المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب المؤسس في 2016 ليكون الأداة المتخصصة ليوروبول لمكافحة الإرهاب وشبكة الإنترنت. وتتبع مصادر تمويله والدعاية له على شبكة الإنترنت. وفي ظل معاناة بريطانيا خلال الأشهر الأخيرة من أزمة مهاجرين واجتاحت استغلال أزمة اللاجئين من جانب العناصر الإرهابية للتسلل إليها، تقامر لندن بالخروج أيضاً من نظام شغن المعلوماتي الذي يتيح لها الوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة للمهاجرين عبر الحدود الأوروبية. ويوفر نظام معلومات شغن تحذيرات لأجهزة الشرطة وحرس الحدود حول الأشخاص الخطيرين وهو يمكن سلطات إصدار التأشيرات والهجرة من منطقة شغن أو الخروج منها، وكذلك يتيح للدول الأعضاء التعرف على المركبات ولوحات ترخيصها وجميع المعلومات عن قائديها، ويمتلك قاعدة بيانات مهمة لبصمات اليد والحمض النووي وصور الوجه للمفقودين والجناة. ويلعب هذا النظام دوراً كبيراً في ملف الإرهاب والهجرة ومساعدة مسؤولي حرس الحدود بشأنها. وتأتي مذكرة الاعتقال الأوروبية (EAW) كأحد أهم الاستحقاقات التي ستخسرها بريطانيا والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة. واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل

وتحتوي منصة "يوروبول" على معلومات ثمينة حول الإرهابيين والمجرمين وكذلك تحليلات الجرائم والبيانات التي تحول دون وقوع المزيد من الحوادث بداخل الاتحاد وتسهيل القبض على المتورطين في القضايا المختلفة. وإلى جانب ذلك ستخسر بريطانيا منصة (ECTC) المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب المؤسس في 2016 ليكون الأداة المتخصصة ليوروبول لمكافحة الإرهاب وشبكة الإنترنت. وتتبع مصادر تمويله والدعاية له على شبكة الإنترنت. وفي ظل معاناة بريطانيا خلال الأشهر الأخيرة من أزمة مهاجرين واجتاحت استغلال أزمة اللاجئين من جانب العناصر الإرهابية للتسلل إليها، تقامر لندن بالخروج أيضاً من نظام شغن المعلوماتي الذي يتيح لها الوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة للمهاجرين عبر الحدود الأوروبية. ويوفر نظام معلومات شغن تحذيرات لأجهزة الشرطة وحرس الحدود حول الأشخاص الخطيرين وهو يمكن سلطات إصدار التأشيرات والهجرة من منطقة شغن أو الخروج منها، وكذلك يتيح للدول الأعضاء التعرف على المركبات ولوحات ترخيصها وجميع المعلومات عن قائديها، ويمتلك قاعدة بيانات مهمة لبصمات اليد والحمض النووي وصور الوجه للمفقودين والجناة. ويلعب هذا النظام دوراً كبيراً في ملف الإرهاب والهجرة ومساعدة مسؤولي حرس الحدود بشأنها. وتأتي مذكرة الاعتقال الأوروبية (EAW) كأحد أهم الاستحقاقات التي ستخسرها بريطانيا والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة. واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل

وتحتوي منصة "يوروبول" على معلومات ثمينة حول الإرهابيين والمجرمين وكذلك تحليلات الجرائم والبيانات التي تحول دون وقوع المزيد من الحوادث بداخل الاتحاد وتسهيل القبض على المتورطين في القضايا المختلفة. وإلى جانب ذلك ستخسر بريطانيا منصة (ECTC) المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب المؤسس في 2016 ليكون الأداة المتخصصة ليوروبول لمكافحة الإرهاب وشبكة الإنترنت. وتتبع مصادر تمويله والدعاية له على شبكة الإنترنت. وفي ظل معاناة بريطانيا خلال الأشهر الأخيرة من أزمة مهاجرين واجتاحت استغلال أزمة اللاجئين من جانب العناصر الإرهابية للتسلل إليها، تقامر لندن بالخروج أيضاً من نظام شغن المعلوماتي الذي يتيح لها الوصول إلى قاعدة البيانات الخاصة للمهاجرين عبر الحدود الأوروبية. ويوفر نظام معلومات شغن تحذيرات لأجهزة الشرطة وحرس الحدود حول الأشخاص الخطيرين وهو يمكن سلطات إصدار التأشيرات والهجرة من منطقة شغن أو الخروج منها، وكذلك يتيح للدول الأعضاء التعرف على المركبات ولوحات ترخيصها وجميع المعلومات عن قائديها، ويمتلك قاعدة بيانات مهمة لبصمات اليد والحمض النووي وصور الوجه للمفقودين والجناة. ويلعب هذا النظام دوراً كبيراً في ملف الإرهاب والهجرة ومساعدة مسؤولي حرس الحدود بشأنها. وتأتي مذكرة الاعتقال الأوروبية (EAW) كأحد أهم الاستحقاقات التي ستخسرها بريطانيا والتي يتم بموجبها تسليم الجناة والمحكوم عليهم قضائياً بين دول الاتحاد دون إجراءات معقدة، وتسري هذه الاتفاقية منذ 2004 لضمناً عدم الاستغلال السيء لحرية الحركة على الحدود المفتوحة. واستلمت بريطانيا منذ 2009 وحتى ما 2018 مجموعاً 271 شخصاً من مواطنيها لمواجهة العدالة بينما نفس الفترة 9853 مداناً، بعدما كان تسليم شخص واحد يستغرق العديد من السنوات قبل هذا الاتفاق، ما يعني أن لندن من المحتمل

من دون القدرة على تبادل البيانات والاستخبارات عبر الحدود، ستترجع قدرة بريطانيا على محاربة الإرهاب والجريمة بشكل مستمر

